منتدى الأمم المتحدة حول المنحدرين من اصل افريقي

المساواة لكل المنحدرين من اصل افريقي

Equality for All people of African Descent

_*

(جنيف، في 07 ديسمبر 2022)

شكرا السيدة الرئيسة

يعبر وفد بلادي عن شكره لكم على حسن تسييركم لأشغال هذا المنتدى كما يثني على المداخلات القيمة للسيدات والسادة المحاضرين. وتثمن تونس انعقاد هذه الدورة الأولى للمنتدى الدائم حول المنحدرين من أصل افريقي وتؤكد التزامها بمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري.

ان تحقيق المساواة بالنسبة للمنحدرين من أصل افريقي يستوجب تدابير على عدة مستويات وخاصة منها:

على المستوى القانوني: عبر وضع النصوص القانونية الكفيلة بمكافحة التمييز العنصري.

على المستويات الاجتماعي، والتربوي والثقافي: عبر مجهود توعوي في المؤسسات التعليمية والمساحات الاجتماعية والإعلامية لنشر أفكار المساواة والتسامح وقبول الآخر ونبذ الأفكار العنصرية والتمييزية والحرص على تمتيع الجميع بالخدمات الاجتماعية والعمومية على قدم المساواة.

على المستوى الاقتصادي: عبر التمكين الاقتصادي للمواطنين المنحدرين من أصل افريقي بإدراجهم في مشاريع التنمية على أساس المساواة مع بقية المواطنين والعناية بالفئات الهشة منهم، لاسيما النساء والأطفال وذوي الإعاقة.

وفي هذا الإطار، نود التأكيد أن النظام الدستوري والقانوني التونسي يكرس المساواة بين جميع المواطنين حيث ينص الفصل 22 من دستور 25 جويلية 2022 على أن المواطنين والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون دون أي تمييز.

وتثمن تونس اعتمادها القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أكتوبر 2018 المتعلق بالقضاء على التمييز العنصري. لتكون تونس أول دولة في منطقتها تصدر قانونا يحظر التمييز على أساس عنصري، ويعرّض من يمارس هذه الجريمة إلى عقوبة ومساءلة قانونية. وتبقى المخالفات ان وجدت معزولة وتمثل تصرفات فردية تردعها الدولة بحكم القانون. كما أحدثت تونس بمقتضى الأمر الحكومي عدد 203 لسنة 2021 المؤرخ في 7 أفريل 2021 اللجنة الوطنية لمناهضة التمييز العنصري التي تضم من بين أعضائها خمسة ممثلين للمجتمع المدني.

وتؤكد تونس بهذه المناسبة رفضها لما جاء في بيان احدى المنظمات غير الحكومية خلال هذه الدورة تضمن مغالطات بخصوص وجود تمييز تجاه المواطنين ذوي البشرة السوداء في تونس، وتشدد أن الحديث عن سياسات عنصرية في تونس هو محض ادعاء لا أساس له من الصحة.

وتدعو تونس منظمات المجتمع المدني الى اعتماد مقاربة بناءة وموضوعية ودون مزايدات تعاضد جهود الدولة في مجال مكافحة التمييز العنصري وتدعم المسار الإصلاحي الذي تنتهجه تونس والذي يقوم على تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية.

وشكرا